

مالط W=ينبغي=وقف=الاعتداءات=على=مناهضي=العنصرية

يساور منظمة العفو الدولية القلق بسبب وقوع نمط من الاعتداءات بإشعال الحرائق المتعمدة ضد الأشخاص والمنظمات التي جاهرت بمناهضة العنصرية في مالطا. وتدعو منظمة العفو الدولية السلطات المالطية إلى اتخاذ خطوات فعالة لحماية أرواح وسلامة الأشخاص المعرضين لخطر مثل تلك الانتهاكات، وتقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة. كما تحث المنظمة الحكومة المالطية على إعطاء الأولوية القصوى في الإجراءات الحكومية لمكافحة العنصرية وكرهية الأجانب في الأجلين القصير والطويل.

وقد لعبت الطائفة اليسوعية في مالطا دوراً فعالاً في الجهر بمناهضة العنصرية وفي الدفاع عن الحقوق الإنسانية للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء. ففي نوفمبر/تشرين الثاني OMMR أضرمت النار بسيارتين لأحد أفراد الطائفة اليسوعية يقيم في دار مانويل ماغري في إمسيديا. وفي مطلع مارس/آذار OMMS، أضرمت النار بالباب الأمامي لمنزل شاعر، بعد مرور بضعة أيام على نشر كتاب له يحتوي على أشعار تدعو إلى التسامح واحترام حقوق اللاجئين. وفي NP مارس/آذار، أحرقت سبع سيارات تعود إلى الطائفة اليسوعية في جنح الليل، بعد بضعة أيام من صدور تقرير حول العنصرية وكرهية الأجانب في مالطا عن المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية وكرهية الأجانب. وتعتبر الطائفة اليسوعية صلة الوصل الرئيسية في مالطا بهذا المركز. وفي NN أبريل/نيسان تم تحطيم سيارة تعود إلى محام يعمل مع المركز اليسوعي لخدمات اللاجئين.

وفي P مايو/أيار أضرم مشعلو الحرائق النار بالباب الأمامي لمنزل رئيس تحرير المجلة الأسبوعية المالطية "مالطا توداي"، الذي كان قد كتب مقالة افتتاحية حول العنصرية والهجرة في الفترة التي سبقت الاعتداء. وفي NP مايو/أيار هوجم منزل صحفية تعمل في الجريدة المالطية اليومية "ذي مالطا إنديبندينت"، لأنها كانت قد رفعت صوتها ضد اليمين المتطرف وكتبت مقالات حول قضايا تتعلق بالعنصرية والهجرة. وقد قام مشعلو الحرائق بإحراق خمسة إطارات مليئة بالبنترول، ووضعها على الباب الخلفي لمنزلها. وقد انتشرت طبقة من الزجاج المهشم والبنترول على الشارع الذي يمر أمام المنزل، ربما بهدف منع أي محاولة لفرار العائلة أو منع وصول أي نجدة لهم. وقد وقع الاعتداء في الفترة بين الساعة الثانية والنصف والساعة الثالثة صباحاً. وفي أواخر مايو/أيار OMMS، قدم مشروع قرار يتضمن إجراء تعديلات مقترحة على القانون الجنائي. وقد حدد مشروع القانون الجرائم ذات الطبيعة العنصرية، بحيث لم تشمل الجرائم التي ترتكب ضد الأشخاص بسبب اللون فحسب، وإنما أيضاً الجرائم التي ترتكب ضد الأشخاص الذين يقدمون المساعدة إلى أولئك الذين ينتمون إلى عقائد مختلفة أو لون مختلف. كما نص مشروع القانون على أنه إذا كان للاعتداء بإشعال الحرائق دوافع عنصرية، فإنه يجب أن يعتبر من الظروف المشددة للعقوبة. ويبدو أن المستهدفين بهذه الهجمات هم الأشخاص أو المنظمات الذين عملوا بنشاط من أجل حماية الحقوق الإنسانية للمهاجرين واللاجئين، أو الذين جاهروا بأرائهم ضد المواقف والأفعال التي تنطوي على العنصرية والتمييز. ويساور منظمة العفو الدولية القلق من أن هذه الهجمات تقع في سياق تنامي المشاعر العنصرية في مالطا في أوساط الفاعلين غير التابعين للدولة. وتجد الخطابات والهجمات العنصرية مشروعاً متزايدة بين السكان المالطيين.

وفي ضوء ذلك، تدعو منظمة العفو الدولية السلطات المالطية إلى ما يلي:

- العمل بدأب واجب على توفير الحماية الفعالة للمناضلين المناهضين للعنصرية ممن يواجهون تهديدات لحياتهم، ويجب أن تشمل تدابير خاصة للحماية؛
- ضمان إجراء تحقيقات شاملة ومحايدة في مثل تلك الاعتداءات والتهديدات وغيرها من المضايقات الموجهة ضد مناهضي العنصرية، وضمن تقديم كل من يُشتبه بشكل معقول في أنه ارتكب جريمة تستهدف مناهضي العنصرية إلى محاكمات تتماشى مع المعايير الدولية؛
- وضع وتنفيذ خطة عمل وطنية لمناهضة العنصرية، بحيث تشمل أكبر عدد ممكن من هيئات المجتمع المدني، بما فيها جماعات المهاجرين؛
- إعطاء الأولوية القصوى لتدابير مكافحة العنصرية وكرهية الأجانب في الإجراءات الحكومية في الأجلين القصير والطويل؛
- ضمان تقديم كل من يُشتبه في أنه ارتكب جريمة استهدفت مناهضي العنصرية إلى محاكمة تتماشى مع المعايير الدولية؛
- الإيفاء بسم RTO؟ وليتها تجاه سلامة وأمن جميع المدافعين عن حقوق الإنسان، وفقاً لما ينص عليه إعلان الأمم المتحدة بشأن حق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً.